كلمة المفوض العام للأونروا، فيليب لازاريني، يقول فيها: "أشعر بالارتياح لاستمرار وقف إطلاق النار في غزة وإطلاق سراح المزيد من الرهائن والأسرى اليوم. وأكرر دعوتي لإطلاق سراح جميع الرهائن المحتجزين في غزة وأن تفي جميع الأطراف بإلتزاماتها. تستمر فرقنا في العمل وسط تحديات إستثنائية في غزة والضفة الغربية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية"*

2025/2/15

كلمة المفوض العام للأونروا فيليب لازاريني في المؤتمر الصحفي على هامش مؤتمر ميونيخ للأمن

أشعر بالارتياح لاستمرار وقف إطلاق النار في غزة وإطلاق سراح المزيد من الرهائن والأسرى اليوم.

وأكرر دعوتي لإطلاق سراح جميع الرهائن المحتجزين في غزة وأن تفي جميع الأطراف بالتزاماتها.

تستمر فرقنا في العمل وسط تحديات استثنائية في غزة والضفة الغربية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية.

لقد ساهم عملنا في غزة بإنجاح وقف إطلاق النار:

- حيث أوصلنا المساعدات الغذائية إلى 1.5 مليون شخص.
- وسعنا الرعاية الصحية، بما في ذلك إعادة فتح المراكز الصحية وزيادة عدد النقاط الصحية في جميع أنحاء قطاع غزة. تقدم فرق الأونروا 18,000 استشارة صحية يومياً.

وما زال موظفونا في الضفة الغربية المحتلة بمراكز عملهم. حيث نقدم التعليم لـ 50,000 فتى وفتاة في مدارس الأونروا. أما مراكزنا الصحية فما زالت مفتوحة وتوفر الرعاية للمنتفعين.

وتستمر الجهود المتضافرة لتفكيك الوكالة بما في ذلك من خلال نشر المعلومات المضللة. الأونروا هي ضحية لهذه الحرب.

يكمن المبدأ الأساسي للصحافة المستقلة بالتحري المباشر للحقائق من خلال مصادر رسمية.

وهذا أمر بالغ الأهمية، وخاصة في ظل الحظر المطول على وسائل الإعلام المستقلة والدولية في غزة.

---

* **المصدر:** وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل لاجئي فلسطين في الشرق الأدنى (الأونروا)
https://tinyurl.com/musvv7t3

وأتمنى أن تتمكنوا انتم (وسائل الإعلام الدولية) من بذل المزيد من الجهود للوصول إلى غزة لتغطية القصص غير المروية والتحقق من المعلومات التي تتلقونها.

لقد ظهرت لوحات إعلانية تتهم الأونروا بالإرهاب في المدن الكبرى في جميع أنحاء العالم.

وكانت وزارة الخارجية الإسرائيلية هي من دفعت ثمن هذه الإعلانات.

كما تعمل حملات إعلانات "جوجل" على توجيه الباحثين عن معلومات حول الوكالة إلى مواقع الويب المليئة بالمعلومات المضللة.

وهذا يعرض حياة موظفي الأونروا للخطر، وخاصة في الضفة الغربية وغزة، حيث قُتل 273 موظفاً من موظفي الأونروا.

يتمثل الهدف من هذه الهجمات على الوكالة في تجريد الفلسطينيين من وضعهم كلاجئين.

وإن حقوق لاجئي فلسطين في الحماية والمساعدة لا تنبع من ولاية الأونروا.

فهذه موجودة بشكل مستقل عن الوكالة.

وإذا توقفت الأونروا عن تقديم الخدمات والمساعدة للاجئي فلسطين، فإن حقوقهم باقية.

سيكون هناك تركيز أكبر بكثير على الحلول الدائمة مثل العودة أو إعادة التوطين والتي لا تملك الأونروا تفويضاً بتقديمها.

خلاصة القول: لن يؤدي تفكيك الأونروا إلا إلى تعميق معاناة لاجئي فلسطين، ولن يلغي وضعهم كلاجئين.

دعوني أنتقل للحديث عن الحالة على أرض الواقع (باختصار):

غزة

منذ بدء وقف إطلاق النار (قبل شهر تقريباً)، تم تحقيق تقدم كبير في توصيل المساعدات الإنسانية؛ بمعدل 500–600 شاحنة يومياً.

وهذا أكثر بعشر مرات من ذي قبل.

مما يُظهِر أنه حيثما توجد الإرادة، توجد وسيلة.

لكن هذه المساعدات ما زالت غير كافيةٍ لتلبية الاحتياجات الهائلة على الأرض.

والخبر السار هو أن الأمم المتحدة والمجتمع الإنساني الأوسع نجحا في الحد من خطر المجاعة وتخفيف الجوع.

بالنسبة للضفة الغربية، فهناك تصاعد للعنف.

لا يتم الإبلاغ عن ذلك بشكل كافٍ، مع نزوح قسري كبير ومعاناة المدنيين.

حيث أُجبر ما لا يقل عن 40 ألف شخص على النزوح من مخيمات اللاجئين في المناطق الشمالية.

ونحن ندون زيادة في استخدام الضربات الجوية، والجرافات المدرعة، والتفجيرات المتحكم فيها عن بعد، والأسلحة المتطورة من قبل القوات الإسرائيلية.

تستمر الهجمات/إساءة استخدام مرافق الأونروا – في الأسبوع الماضي فقط، استخدمت القوات الإسرائيلية مركز صحي مخيم العروب التابع للأونروا (بالقرب من بيت لحم) كموقع احتجاز مؤقت أثناء عملية تفتيش واعتقال.

يتبع هذا الحادث نمطاً من عمليات الدخول القسري إلى منشآت الأونروا في الضفة الغربية منذ أكتوبر 2023 (أكثر من 190)، من قبل كلا الجانبين: قوات الأمن الإسرائيلية والجماعات الفلسطينية المسلحة.

كما تنشط الفصائل الفلسطينية المسلحة بشكل متزايد في شمال الضفة الغربية، حيث تنشر عبوات ناسفة بدائية الصنع داخل مخيمات اللاجئين، بما في ذلك بالقرب من مرافق الأونروا والبنية التحتية المدنية.

تغطي مشاريع القوانين التي أقرها الكنيست، والتي دخلت حيز التنفيذ في نهاية يناير الماضي، مجالين اثنين؛ الأول هو حظر عمل الأونروا في الأراضي الإسرائيلية، ووفقاً للسلطات الإسرائيلية يشمل أيضاً القدس الشرقية، والثاني هو فرض سياسة عدم الاتصال بين الأونروا والسلطات الإسرائيلية. ويؤثر هذا الأخير على عملياتنا في الضفة الغربية وغزة، لكنه لا يمنع الأنشطة.

إن الوضع المالي للوكالة أكثر خطورة مما سبق.

ونحن ندير عملياتنا وفق الضائقة المالية.

فهناك قدر ضئيل للغاية من الرؤية/الوضوح للمستقبل.

ولأختم، فنحن نعيش اليوم نقطة تحول رئيسية.

ويكمن الاختيار أمامنا بوضوح وهو:

- إما السماح للأونروا بالانهيار بسبب تشريعات الكنيست وتعليق التمويل من قبل المانحين الرئيسيين. ولكن هذا من شأنه أن يخلق فراغاً وربما يزرع بذور المزيد من اليأس والتطرف في المستقبل.
- أو يمكننا السماح للوكالة بإنهاء ولايتها تدريجياً في إطار سياسي ولعب دور رئيسي في العملية الانتقالية بما في ذلك من خلال تسليم الخدمات العامة التي تقدمها الوكالة للمؤسسات الفلسطينية المتمكنة.

شكراً لكم جميعاً

مؤسسة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمؤسسة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من إدارة المؤسسة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي:
ipsbeirut@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه الوثائق أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
http://www.palestine-studies.org/ar/